بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المكتب التنفيذي

المبادىء العامة للسياسة العربية الخليجية المشتركة لرعاية ومشاركة كبار السن

٢٦

مطبوعات وثائقيّة

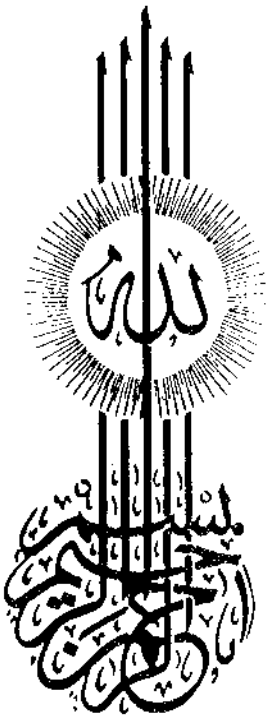
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
١٩٩٩م

المكتب التنفيذي

ص . ب : ٢٦٣٠٣ ـ المنامة ـ البحرين ـ هاتف : ٥٣٠٢٠٢ ـ فاكس : ٥٣٠٧٥٣
البريد الإلكتروني : glcl @ batelco.com.bh
العنوان على شبكة الإنترنت www.gcc-Labour-Social.com

سلسلة
المطبوعات الوثائقية

تصدر عن

المكتب التنفيذي
لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إدارة التوثيق والمعلومات

مخصصة لنشر

نص
الوثائق والقرارات
والسياسات والقوانين
الاسترشادية والمبادئ
والأطر والنظم
واللوائح النموذجية التي
يعتمدها المجلس.

العدد (٢٦) رجب ١٤٢٠هـ - الموافق أكتوبر ١٩٩٩م

تقديـــــم

اعتمد مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في ختام أعمال دورته السادسة عشرة، والمنعقدة في شهر اكتوبر ١٩٩٩، المبادىء العامة للسياسة العربية الخليجية المشتركة لرعاية ومشاركة كبار السن، وقرر اعتبار هذه المبادىء موجهات أساسية وقواعد استرشادية تتبناها الدول الأعضاء وتسعى إلى تنفيذها كل حسب إمكاناتها.

لقد جاء اعتماد المجلس لهذه السياسة في إطار أهداف ومبادىء الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن خلال عام ١٩٩٩، والتي عكست جانباً من المساهمة الخليجية والفعاليات الجماعية المشتركة التي نظمها المكتب التنفيذي بهذه المناسبة، بهدف إبراز الواقع المشرِّف لرعاية كبار السن وموقعهم المتميّز في المجتمع العربي الخليجي المسلم.

إن مبادىء هذه السياسة، تنطلق من أن هدف التنمية الأساسي هو تجسيد رفاه الإنسان ورعايته في مختلف مراحله العمرية، مع التأكيد على مكانة كبار السن وتعزيز دورهم الفاعل والمؤثر في عملية التنمية، باعتبارهم جزءاً هاماً من النسيج الاجتماعي، ومن هنا تأتي ضرورة

توفير مختلف أوجه الرعاية لكبار السن وإدماجهم في المجتمع تحقيقاً لشعار مجتمع لكل الأعمار، وهو ما يتفق مع جوهر المفهوم الإسلامي والإنساني الفريد، ويتطابق في غاياته ومضامينه مع مبدأ التكافل الاجتماعي وقيم المجتمع النبيلة.

والله من وراء القصد، ،

إدارة التوثيق والمعلومات
المكتـــــب التنفيـــــذي

* * *

المبادىء العامة
للسياسة العربية الخليجية المشتركة
لرعاية ومشاركة كبار السن

المبادىء العامة
للسياسة العربية الخليجية
المشتركة لرعاية ومشاركة كبار السن

ديباجـــــــة

* **انطلاقاً** من مبادىء الشريعة الإسلامية وتعاليم ديننا الحنيف والموروث من عاداتنا العربية الأصيلة التي تكرم الإنسان وتعلي من قيمته، وتحث على إيلائه الرعاية التي يستحقها في مختلف مراحل حياته، وترفع من مكانته عندما يتقدم به السن.

* **واستلهاماً** للقيم التي أرساها ديننا الحنيف ونشأت عليها أجيال من الأجداد والآباء والتي تفرض على الأبناء واجبات محددة تنسجم وطبيعة دور الأبوين في بناء الفرد والمجتمع.

* **واستجابة** لما دعت إليه الاتفاقيات والمواثيق والإعلانات العربية والدولية ذات العلاقة برعاية المسنين وتلبية احتياجاتهم الأساسية والمتفقة مع جوهر الشريعة الإسلامية السمحاء.

* **والتزاماً** بالمبادىء التي يقوم عليها مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتوجهات والسياسات والمواثيق التي يقرها المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون.

* **وتجسيداً** للمبادىء العامة والأهداف الأساسية للسياسات العمالية والاجتماعية لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

* **واستنارة** بنتائج الدراسات وتوصيات المؤتمرات والملتقيات المنعقدة على المستويين العربي والخليجي لبحث وتدارس موضوع المسنين والسياسات الرامية إلى تلبية احتياجاتهم وتدعيم مشاركتهم في خدمة المجتمع.

* **فإن مجلس** وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتبنّى المبادىء والأهداف العامة للسياسة العربية الخليجية المشتركة لرعاية ومشاركة كبار السن، ويدعو الدول الأعضاء إلى اعتماد مبادىء هذه السياسة وترجمة أهدافها إلى مشاريع وأنشطة وبرامج عمل على المستوى المحلي القطري وعلى المستوى الخليجي المشترك، وبما يتناسب مع ظروف وأوضاع كل دولة.

أولاً

إن هدف التنمية هو تجسيد رفاه السكان جميعاً وإشراكهم فيها، وهي أساس التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها بما يكفل ويعزّز كرامة الإنسان ويضمن الإنصاف بين الفئات العمرية المختلفة في تقاسمها موارد المجتمع وحقوقه ومسؤولياته بحسب قدرات الأفراد، ووفقاً لاحتياجاتهم.

ثانياً

إن الإنجاز الرائع لجهود الإنسانية برفع متوسط العمر يجب ألا يكون مصدر قلق وتخوف من المقبلين عليه، أو عذاباً ومعاناة لمن يصلون إليه، بل يجب توفير المناخ الثقافي وترسيخ التنظيم المجتمعي في إطار التعاليم والقيم الروحية التي تجعل من سنوات العمر المتقدمة أملاً يرتقب وأماناً يتطلع إليه.

ثالثاً

إن الاهتمام بالمسنين ليس مجرد اهتمام بفئة عمرية، أو اهتمام بدراسة تغيّرات ديموغرافية واحتياجات سكانية، فظاهرة «التعمير» ظاهرة متحركة وديناميكية يترتب عليها خروج شريحة سكانية من سوق العمل وتداعيات على الموارد البشرية والاقتصادية مما ينجم عنها آثار

عميقة على عملية التنمية، ومسؤوليات اجتماعية واقتصادية تنعكس على عملية « تخصيص الموارد».

رابعاً

إن جهود معالجة قضايا الكبر والمسنين لا يمكن أن تأخذ مكانها بعيداً عن الجهود الموجّهة للمجتمع جميعه، فلا بد أن تكون هذه الجهود جزءاً لايتجزأ من السياسة الاجتماعية، وجزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية، حتى يظل الالتحام بين أبناء المجتمع الواحد بفئاته العمرية المختلفة قائماً دون فصل أو عزلة مفتعلة لفئة المسنين، وحتى لا يحرم المسنون بأي حال من حقّهم العادل في مواصلة المشاركة في جهود التنمية لأقصى ما تمكّنهم به قدراتهم وطموحاتهم، وكذلك حقّهم العادل في التمتع والاهتمام والرعاية والأمان التي هي حق كل المواطنين، فالمسنون هم جزء من نسيج المجتمع الكلي.

خامساً

إن استعادة مبادئنا وقيمنا الإسلامية لمكانتها في مجتمعنا العربي الخليجي وترسيخ الالتزام بها منطلقاً لتربية الفرد والأسرة تحدّد لنا معالم الطريق في كيفية رعاية المسنين، التي أرستها تعاليم ديننا الحنيف والموروث الثقافي من عاداتنا العربية الأصيلة التي تعلي من مكانة الإنسان كلما تقدّم به السن، وتحثّ على إيلائه الرعاية التي يستحقّها في مختلف مراحل عمره وخاصة في مرحلة الكبر والشيخوخة.

سادساً

إن للمسنين كفئة عمرية احتياجات ترتبط بحالتهم البيولوجية والنفسية والاجتماعية، وذلك في إطار من النمط الثقافي السائد، إلى جانب متطلبات مرحلة النمو. فهناك احتياجات أساسية ترتبط بمرحلة الشيخوخة وتتخذ أهمية خاصة في هذه المرحلة، ويثير عدم إشباعها بعض المشكلات بالنسبة للمسنين. فحالتهم الجسمية أو النفسية أو العقلية قد تنعكس على بعض هذه الحاجات والمتطلبات التي تتناول: الصحة والتغذية، الإسكان والبيئة، الأسرة، الرعاية الاجتماعية والنفسية، ضمان الدخل والعمالة، والتعليم.

وعليه فإن هدف رعاية المسنين لايقتصر على مجرد توفير الغذاء والكساء وتدبير الضروريات وحسب، وإنما تكون الغاية هي تحسين نوعية حياة الإنسان المسن، وجعلها أكثر رقياً وجمالاً ومتعة، وبحيث تتجاوز رعاية المسنين الاتجاهات العلاجية للمرضى منهم، لتشمل رفاهية كبار السن الكاملة مع مراعاة الترابط القائم بين العوامل البدنية والعقلية والاجتماعية والروحية والبيئية، مما يتطلب برنامجاً متكاملاً لتوفير رعاية شاملة للمسنين تغطي جميع أوجه الحياة عبر الإجراءات التالية:

١ - **إدماج** مسائل الشيخوخة في الخطط الإنمائية الوطنية، وذلك بالاعتراف عند تخطيط الأنشطة الإنمائية وتنفيذها، بأهمية

شيخوخة السكان وضرورة استثمار قدرات المسنين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

٢ - **إعطاء** القطاع الخاص دوراً مناسباً للمشاركة في تطوير وتوسيع نطاق الخدمات التي تقدم لكبار السن.

٣ - **إيجاد** آلية تنسيق وطنية معنية بالشيخوخة تمثل القطاعين الحكومي والأهلي، بحيث تتكون من الوزارات والمجالس والإدارات واللجان والهيئات والفرق التطوعية العاملة في هذا المجال.

٤ - **وضع** منهج منسّق للسياسات والبحوث المتعلقة بهذا الموضوع، فدراسة عملية الشيخوخة في مجموعها ومدى تفاعلها مع الحالة الاقتصادية والاجتماعية تتطلب تطبيق سياسة واضحة في البحث العلمي تتجه إلى خدمة المجتمع، من خلال توفير بيانات ومعلومات وإجراء دراسات مسحية تحدد جيوب الفقر ومصادره، وتتابع حركة العمالة وتغيرات الأسعار وترصد معدلات التضخم في علاقتها بالمعاشات التأمينية، وتهتم بالبحث عن أفضل أوجه الاستثمار.

٥ - **إعداد** خطة طويلة الأجل تستهدف المحافظة على القيم والتقاليد العربية وبخاصة ما يتصل منها بالعلاقات

الاجتماعية السوية والتماسك الاجتماعي والترابط الأسري، وكذلك ما يتصل بمظاهر الضبط الاجتماعي والسلطة التربوية والتقويمية.

٦ - **بذل** الجهود لحفظ وحدة الأسرة وحماية تماسكها، والعمل على تأكيد دورها كحاضن طبيعي وبيئة أساسية للمسنين من أفرادها، وتعزيز هذا الدور في مواجهة متطلبات ومستجدات الحياة المعاصرة من خلال التكامل مع ما هو متوافر في المجتمع من مؤسسات أو منظمات تعمل على مساندة المسنين في محيطهم الأسري، واعتبار ذلك من منطلقات ومستلزمات أية خطة أو برنامج يستهدف تطوير أو توسيع نطاق الخدمات المقدمة لكبار السن.

٧ - **تطوير** الأداء المؤسسي من خلال رفع كفاءة العاملين وتوفير التدريب المستمر لهم مع الاستعانة بالخبرة الفنية والتقنية الملائمة، وكذلك تحسين نوعية الحياة لكبار السن من خلال تطوير مستوى البرامج والخدمات المقدمة لهم، وتذليل ما يعترض ذلك من عقبات إدارية وتعقيدات بيروقراطية، وبما يشجع المنتفعين على المشاركة الإيجابية والاختيار بين البدائل والخيارات التي تتصل بكيفية تلبية احتياجاتهم ونوعيتها.

٨ - **تأمين** الخدمات اللامؤسسية للمسنين - من خلال الوحدات المتنقلة - كلما احتاجوا إلى خدمات خارج نطاق الأسرة،

وحيثما كانت الخدمة المؤسسية هي البديل الوحيد فينبغي أن تكون المؤسسات أقرب ما تكون من الأوضاع العائلية الصغيرة وأبعد ما تكون عن المؤسسات الضخمة ذات النظام المؤسسي.

٩ - **توفير** العناية الصحية مدى الحياة بدءاً من سن الطفولة، ويشمل ذلك الصحة الوقائية والتغذية والتمرينات الرياضية، وتفادي العادات المضرّة بالصحة، والاهتمام بالعوامل البيئية، كما ينبغي مواصلة هذه الرعاية.

١٠ - **الحرص** على أن تعكس السياسات التعليمية مبدأ حق المسنين في الحصول على التعليم الملائم لهم من خلال تخصيص برامج تعليمية مناسبة، والاعتراف بحاجتهم إلى توفير التعليم المستمر على كافة المستويات مع العمل على تهيئة الظروف المشجعة للانخراط فيه.

١١ - **تطوير** نظم وسياسات التأمينات والضمان الاجتماعي، وزيادة كفاءة وفعالية هذه النظم والسياسات على أن تستند إلى سياسة اجتماعية واضحة الأهداف وتتجه إلى كافة الفئات والشرائح الاجتماعية بشكل متوازن وعلى أساس من تكافؤ الفرص.

١٢ - **إنشاء** « شبكة أمان » في الحالات التي لا توجد فيها نظم لمعاشات التقاعد أو غيرها، أو التي تكون تلك النظم فيها غير كافية،

ويستلزم ذلك الأمر أولوية توجيه الموارد نحو الفئات الفقيرة والمعوزة من المسنين، مع إيلاء اهتمام خاص بالمعاقين والأرامل والمنعزلين والضعفاء من المسنين.

سابعاً

السكن ضرورة أساسية وحق مشروع للمواطنين في كل مجتمع ولن يتم الشعور بالاستقرار لدى المواطن إلا بتوفير سكن مريح يحتوي على كافة متطلباته، ويحقق ما يرتجيه من أمن وطمأنينة له ولعائلته، فيزيد من إنتاجه ويقوي من ارتباطه بالمجتمع وتفاعله معه. لهذا فإن الإسكان الملائم يكتسب أهمية مضاعفة وحيوية بالنسبة للمسنين خاصة، لكونه يشكل مقر إقامتهم كما هو مركز أنشطتهم ومحور حياتهم تقريباً، مما يقتضي:

١ - **تمكين** المسنين من مواصلة العيش في منازلهم مع عائلاتهم ودمجهم في المجتمع.

٢- **السعي** لتهيئة المساكن بما تلبي احتياجات المسنين الخاصة من حيث تصميمها الهندسي وتوافر أسباب الراحة والهدوء والاستقلالية ومتطلبات السلامة، فضلاً عن أهمية توافق المسكن مع مستوى النفقات التي يستطيع المسن تحملها.

٣ - **قيام** وزارات الإسكان والمؤسسات العاملة في هذا المجال بمراعاة أوضاع الأسر المنتفعة من مشاريعها، ومنح حوافز وحسومات معينة لرب الأسرة الذي يعيل أحد والديه أو كليهما المسنين.

٤ - **إيلاء** اهتمام خاص لمشاكل كبار السن مع السكن والبيئة من خلال مراعاة احتياجاتهم ومتطلباتهم عند تصميم وتخطيط المساكن والمرافق العامة وشق الطرق والشوارع، بما يسهل حركتهم وييسر اتصالاتهم، ويوفر لهم الاستقرار النفسي والأمن الاجتماعي أسوة ببقية أفراد المجتمع.

ثامناً

إن من المسلّم به أن الأسرة، بصرف النظر عن شكلها أو تنظيمها، تمثل الوحدة الأساسية للمجتمع، ومع ارتفاع معدل متوسط العمر، فقد أصبحت الأسرة المؤلفة من أكثر من ثلاثة أجيال ظاهرة شائعة في المجتمع العربي الخليجي. ورغم التغير في البنيان الوظيفي للأسرة العربية إلا إنها لازالت تنفرد بدور كاد يختفي في معظم المجتمعات الأخرى، وهو الدور الذي يتعلق برعاية كبار السن وتوفير العناية اللازمة لهم اعتماداً على قيم ثقافية تؤكد تلك المسؤولية وتعاليم دينية تعضّد ذلك السلوك وتعزّزه.

لذا فمن الضروري تمكين الأسرة من الاستمرار في الاضطلاع بهذا الدور من خلال :

١ - **وضع** خطة طويلة الأجل لدعم الأسرة والتكافل الاجتماعي، ومحاولة تجنّب الرعاية المؤسسية، ومساعدة الأسر لتميكنها من إعالة أفرادها المسنين.

٢ - **الحرص** على عدم فصل المسن عن أسرته، وذلك بالحيلولة دون إجلاء المسن عن مكان إقامته مع أسرته - ما أمكن ذلك - والسعي وبكل السبل نحو تيسير فرص جمع شمل المسن مع أسرته.

٣- **العمل** على توفير خدمات اجتماعية لمساندة الأسر بأكملها، وذلك عندما يضم البيت عدة أشخاص من كبار السن، لاسيما بالنسبة للأسر ذات الدخول المنخفضة التي ترغب في الاحتفاظ بكبار السن في المنزل.

٤ - **تأمين** الدعم للمسنين حتى يواصلوا العيش في منازلهم إلى أطول فترة ممكنة، ويشمل هذا الدعم توفير الخدمات الصحية والاجتماعية التي تقدم في المنزل.

٥ - **تنمية** وتعزيز المهارات التي يمكن بها للمسنين والمسنات الوفاء بأدوارهم كرؤساء ومستشارين ورعاة للأسرة، ويمكن أن يعني هذا أيضاً توفير التدريب للمسنين على تقنيات التشاور والوساطة، وعلى تفعيل وتكييف القيم التقليدية لتتناسب مع الأحوال الجديدة وترسيخها.

تاسعاً

على الرغم من الاقتناع السائد بأن المجتمع العربي الخليجي لا يزال يتمتع بقيم ومبادىء أخلاقية ودينية تعطى المسنين مكانة متميّزة وعالية، ورغم أهمية الدور المتميّز الذي تضطلع به الأسرة في توفير الحماية لأفرادها من المسنين، فإن الحاجة تبقى ماسة لإيجاد برامج إعلامية تستهدف في المقام الأول المسنين أنفسهم، ثم الأسرة والمجتمع الذي ينتمون إليه، على أن تتناول هذه البرامج:

١ - **توعية** أفراد المجتمع والمسنين بالإجراءات الصحية والوقائية التي تمكّنهم من الاستمتاع بصحة بدنية ونفسية جيدة وبشيخوخة سعيدة.

٢ - **تعريف** الأسرة والمجتمع باحتياجات المسنين وحقوقهم وطبيعة ما قد يتعرضون له من مشاكل صحية ونفسية وكيفية التعامل معها.

٣ - **تعديل** التوجهات المجتمعية والأفكار السائدة السلبية والأحكام المسبقة المتعلّقة بالشيخوخة والمسنين التي يمكن أن تشكل عوامل ضغط وتقييد لحرية المسنين في القيام بنشاطاتهم وفي ممارستهم لحقوقهم والاستمتاع بحياتهم والاستثمار لقدراتهم وطاقاتهم.

٤ - **التأكيد** على التعاليم الدينية والتراث والتقاليد العربية التي توصي باحترام ومساعدة المسنين، وتجسيدها على أرض الواقع بالممارسات الفعلية وبما يقابل الاحتياجات المستجدة وظروف الحياة الحديثة.

٥ - **توجيه** الإعلام بوسائطه وبرامجه المختلفة إلى تعزيز دور الأسرة وتكريسها كمحيط طبيعي وبيئة أساسية في العناية بالمسنين.

٦ - **إعداد** وعرض برامج إعلامية تستهدف التوعية بضرورة تغيير أنماط الاستهلاك الشائعة والقائمة على التبذير والإسراف، والتعريف بطرق وأساليب التوفير والادخار وإبراز مزاياها ومردوداتها المستقبلية في تأمين الوفاء بمتطلبات الحياة عند الكبر، وفي مرحلة مابعد التقاعد.

عاشراً

إن هدف الرعاية الاجتماعية لكبار السن هو الارتقاء إلى أقصى حد ممكن بالأداء الاجتماعي للمسنين، وعلى المجتمع أن يقوم بتوفير هذه الخدمات الوقائية والعلاجية والإنمائيةللمسنين لتتحقق لهم الحياة المستقلة قدر الإمكان في منازلهم مع عدم الانسحاب من مجتمعهم، ومع استمرار عطائهم ونشاطهم المفيد وذلك من خلال اتباع مايلي:

١ - **توفير** الإمكانية لمشاركة المسنين في أنشطة مفيدة على نطاق واسع وفي المجالات الاجتماعية والثقافية والترويحية.

٢ - **إقامة** نوع من المشاركة بين أجهزة الدولة والمنظمات غير الحكومية تستهدف كفالة موقف شامل متكامل منسّق متعدد الأغراض للوفاء باحتياجات الرفاه الاجتماعي للمسنين، مع إفساح المجال واسعاً لمبادرات ومساهمات فعّالة من قبل القطاع الأهلي التطوعي والقطاع الخاص للمشاركة في تقديم برامج وخدمات رعاية متطورة ومتميزة لكبار السن، على أن يتم ذلك في نطاق التوجيه والإشراف من قبل الجهات الرسمية ذات الاختصاص.

٣ - **إنشاء** أندية اجتماعية للمسنين بحيث تصمّم هذه الأندية لتتلاءم مع ظروف وطبيعة الفئات المستهدفة، وأن تزود بالإمكانيات التي تتناسب مع أعمارهم المتقدمة، وتلبي احتياجاتهم ومتطلباتهم

واهتماماتهم. ويحتاج مثل هذا النمط من الأندية إلى منهج عمل يتم وضعه بمعرفة خبراء في شؤون الشيخوخة وفي شؤون الصحة النفسية والعقلية.

٤ - **تشجيع** إنشاء جمعيات المسنين تضم إلى عضويتها المتقاعدين من الموظفين السابقين والكتاب والأدباء والمؤرخين والشعراء وأصحاب المواهب في ميادين العلوم والآداب والفنون، وتدعيم مثل هذه الجمعيات بالإعانات والخبرات المتخصصة في برامج العمل مع الجماعات.

٥ - **تحفيز** الشباب للاشتراك في توفير الخدمات والرعاية، وفي الإسهام في الأنشطة التي تنظم لصالح كبار السن بالاشتراك معهم، لإثراء معرفتهم المبكرة بمتطلبات مرحلة كبر السن، إضافة إلى تعزيز الروابط بين الأجيال.

٦ - **وضع** الأنظمة التي تسمح بتشغيل المسنين لبعض الوقت ولساعات محددة خلال النهار وبخاصة في الأعمال التي تحتاج إلى مهارات ذهنية مثل التدوين والتدقيق والرسم والتصوير وغيرها.

٧ - **توفير** الفرص والوسائل لوصول المسنين إلى مواقع العمل والخدمات الاجتماعية والصحية والمرافق الترويحية وتيسير تنقلهم.

٨ - **حفز** المؤسسات التجارية ومؤسسات الخدمات لمنح المسنين خصومات على مشترياتهم وعلى الخدمات المقدمة لهم.

حادي عشر

إن أي تطوير لنظم وسياسات التأمينات والضمان الاجتماعي، ينبغي أن يأخذ في اعتباره علاقة التفاعل والتأثير التي تربط بينها وبين السياسات الاجتماعية الاقتصادية، وبالتالي فإن العمل على زيادة كفاءة وفعالية نظم وسياسات التأمينات والضمان لابد أن يستند إلى سياسة اجتماعية واضحة الأهداف تتمثل أبرز معالمها فيما يلي:

١ - **تصميم** برنامج وطني لتشجيع الشيخوخة المنتجة يعمل على توفير الفرص والمشروعات الفردية التي تدعمها المؤسسات، ووصول المسنين إلى الائتمان حتى يشاركوا في الخدمات المدرّة للدخل والخدمات التطوعية لصالحهم وصالح أسرهم ومجتمعاتهم. وتشمل تلك الأنشطة الاستعانة بمصارف المهارات المجتمعية لكبار السن، والأعمال الحرة، وتطوير حياة وظيفية ثانية، وإيجاد الوظائف على أساس عدم التفرغ، ومنها العمل كمدربين ومدرسين أو متطوعين وقائمين على توفير الرعاية الصحية وغيرها.

٢ - **وضع** وتعزيز وتنفيذ خطط أو استراتيجيات لضمان الدخل لكل المسنين على مستويات مناسبة للهياكل الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، ويستلزم هذا الأمر الأخذ بمجموعة متنوعة من المناهج والأساليب، منها مرونة الالتحاق بالقوة العاملة عن طريق العمل المنتج على أساس تطوعي، وتكييف ظروف العمل بما يتلاءم مع القدرات البدنية لكبار السن، والتدريب وإعادة التدريب، والمكافأة والائتمان نظير المساهمة في اقتصاد القطاع غير الرسمي، بما في ذلك الزراعة، وتوفير الرعاية الاجتماعية والاستحقاقات العينية، وتقديم المساعدة المباشرة للعائلات.

٣ - **أن تكفل** مشاريع التأمينات والضمان الاجتماعي بأن يكون الحد الأدنى للاستحقاقات كافياً لسد الاحتياجات الأساسية لكبار السن وضمان استقلالهم، كما يجب المحافظة على قوتها الشرائية، واستكشاف الطرق لحماية مدخرات المسنين ضد آثار التضخم.

٤ - **أن يوضع** في الاعتبار التنوع الكبير في الاهتمامات والميول الشخصية لدى الأفراد الذين قاربوا سن التقاعد، وذلك في إطار نظام معين لخطط التقاعد تكون مرنة وتخدم الفرد. فعند تفضيل التقاعد، يمكن تحديد مستويات مختلفة بمزايا مخفضة للتقاعد المبكر الاختياري، ويقابل ذلك التشغيل فترات مطولة لكبار السن الذين يشكل العمل اليومي بالنسبة اليهم التزامهم الرئيسي في الحياة وربما في بعض الأحيان المحور الأساسي لحياتهم.

ثاني عشر

إن تحقيق هذه السياسة وتحويل أهدافها ومبادئها العامة إلى استراتيجية قادرة على التعامل بفاعلية مع شيخوخة السكان ومع الاهتمامات والاحتياجات الخاصة بكبار السن، إنما يستدعي ترجمة هذه الأهداف والمبادىء إلى خطة تشغيلية تتمثل في مجموعة من الوسائل من أهمها مايلي:

١ - **إصدار** الأنظمة والقوانين التي يمكن أن تحقق للمسنين الأمن النفسي بما يضمن تدعيم جوانب القدرة لديهم وتطوير إمكانياتهم لتحقيق ذواتهم، ووضع مبادىء وأحكام لحماية حقوق كبار السن بوجه عام، وحماية الفئات الضعيفة والمحتاجة منهم بوجه خاص، مع سن القواعد والإجراءات التدريجية في نطاق العقوبات التعزيرية المقرة في الشريعة الإسلامية بحق كل من يتنكّر لوالديه أو يتخلّى عنهما في الكبر وعند الحاجة، وذلك حسب ظروف كل دولة ووفقاً لنظمها وقوانينها.

٢ - **مراعاة** التفاوت القائم في الموارد عند وضع البرامج الخاصة بالمسنين، ومن هنا تأتي أهمية البدء بالإمكانيات المتاحة كخطوة أولية يمكن أن تتبعها خطوات أخرى على طريق مايتوجب توفيره للمسنين من أنشطة ضرورية في المجالات المختلفة، وذلك وفقاً للوسائل الممكنة في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

٣ - **دعم** دور الأسرة وتشجيعها على تحمّل مسؤوليات المسنين من أفرادها، وذلك من خلال امتيازات خاصة، تمنح للأسرة التي ترعى المسنين. ومن أهم هذه الامتيازات توفير السكن أو منح الأراضي والقروض الميسرة التي تتناسب واحتياجات المسنين المعيشية، ودعم الدخل، وتوفير أنواع من الرعاية الصحية والمنزلية للمسنين، وإعفاءات ضريبية، وغير ذلك من الوسائل التي تسهم في مساعدة الأسرة على تحمّل أعباء العناية بأفرادها المسنين.

٤ - **إيجاد** هيئة وطنية يشارك فيها ممثلون عن الجهات الحكومية والأهلية المعنية، إضافة إلى ممثلين عن المسنين، تكون مهمتها وضع الاستراتيجيات والسياسات الخاصة ببرامج المسنين ومتابعتها، على أن ترتبط هذه الهيئة بالسلطة صانعة القرار.

٥ - **ضرورة** إعادة النظر في هيكلية الإدارات الرسمية المعنية ببرامج المسنين بحيث يراعى تطوير هيكلها التنظيمي وزيادة فاعليته من خلال إنشاء أقسام خاصة تعني بقضايا المسنين واحتياجاتهم المستجدة.

٦ - **تنمية** الخدمات الصحية والخدمات المتصلة بالصحة داخل المجتمع المحلي على أن تشمل هذه الخدمات مجموعة كبيرة من

الخدمات المتنوعة مثل الوحدات المتنقلة ومراكز الرعاية النهارية والعيادات الخارجية والمستشفيات النهارية وخدمات الرعاية الطبية وخدمات التمريض والخدمات المنزلية.

٧ - **حماية** فئة كبار السن من غير الناشطين اقتصادياً، وخاصة الإناث منهم، والعمل على تلبية احتياجاتهم المعيشية الأساسية.

٨ - **التوسع** في إنتاج الأجهزة والوسائل المعاونة للمسنين وتوفيرها لهم بأسعار مناسبة، وذلك لتزايد حجم الطلب المتوقع عليها في المستقبل القريب.

٩ - **القيام** بحملات إعلامية وتثقيفية بغرض تعزيز الصور الإيجابية للشيخوخة، على أن يسهم في هذه الحملات راسمو السياسة ورجال التعليم والممارسون والقادة الدينيون وخبراء الدعاية والأسر وعامة الجمهور إلى جانب كبار السن أنفسهم.

١٠ - **توعية** السكان بأساليب التعامل مع كبار السن الذين يحتاجون إلى رعاية، وتعليم المسنين طرق الرعاية الذاتية، وذلك بتوفير التدريب لأولئك الذين يعملون برفقة كبار السن في المنزل، أو في المؤسسات.

١١ - **إدراج** معلومات عن الشيخوخة في مناهج المراحل الدراسية بدءاً من المرحلة الابتدائية مع دورات متخصصة بشأن الشيخوخة في عدد من الموضوعات، منها الدراسات الاجتماعية والصحية والسياسية والدينية والاقتصادية ودراسة هندسة العمارة والتخطيط والتصميم في المرحلة اللاحقة للتعليم الثانوي.

١٢ - **إعداد** الكوادر الوطنية المتخصصة في المجالات التالية: طب الشيخوخة، والخدمات الطبية المساعدة، والخدمة الاجتماعية والنفسية، وهندسة الأجهزة الطبية المساعدة.

١٣ - **استحداث** عيادات ومراكز صحية متخصصة في طب الشيخوخة، وكذلك إنشاء أقسام متخصصة بطب الشيخوخة في المستشفيات المركزية مع تخصيص أجنحة بهذه المستشفيات لحالات مرض الشيخوخة.

١٤ - **تشجيع** البحث العلمي في قضايا الشيخوخة في المجالات الطبية والاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز على البحوث التطبيقية، وتقييم برامج وتجارب رعاية الشيخوخة بهدف تطويرها.

١٥ - **إنشاء** قاعدة للمعلومات تكون أكثر تحديداً من قاعدة « الستون وما فوق » الشائعة حالياً، وذلك بهدف تشخيص أدق وأشمل لفئات المسنين العمرية وتوفير المعلومات والتصنيفات الاجتماعية والوظيفية والاقتصادية وغيرها مما يسهم بفاعلية التخطيط لتنمية كبار السن وحل مشاكلهم الحياتية وتعظيم مشاركتهم في خدمة المجتمع.

١٦ - **تحقيق** الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة التي توفرها المنظمات الإقليمية والدولية على شكل مساعدات تقنية أو عينية أو بحثية لدعم البرامج والخدمات الوطنية المقدمة لكبار السن.

* * *

صـــــدر مـــن
سلسلة المطبوعات الوثائقية

العدد (١): مبادىء وأهداف السياسات العمالية والاجتماعية بالدول العربية الخليجية - مارس ١٩٨٧ . «نافد»

العدد (٢): المبادىء الأساسية للخدمات الاجتماعية العمالية بالدول العربية الخليجية - أبريل ١٩٨٧ . «نافد»

العدد (٣): المبادىء العامة لسياسة عربية خليجية مشتركة لرعاية الطفولة - مايو ١٩٨٧ . «نافد»

العدد (٤): الإطار العام لإعداد الدراسات الإحصائية العمالية في الدول العربية الخليجية - يونيو ١٩٨٧ . «نافد»

العدد (٥): اللوائح النموذجية لدور الرعاية الاجتماعية بالدول العربية الخليجية - فبراير ١٩٨٨ . «نافد»

العدد (٦): اللائحة النموذجية لمراكز التنمية الاجتماعية بالدول العربية الخليجية - مارس ١٩٨٨ .

العدد (٧): المشروع الاسترشادي الموحد للأحكام المتماثلة في قوانين وأنظمة العمل بالدول العربية الخليجية - أبريل ١٩٨٨ . «نافد»

العدد (٨): Principles and Objectives of Labour and Social Policies and Internal Rules and Regulations-August 1988.

العدد (٩) : برنامج العمل المستقبلي لتطوير إحصاءات العمل بالدول العربية الخليجية - مارس ١٩٩٠ .

العدد (١٠) : الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني (مقدمة الدليل وإجراءات التطبيق والتطوير) - مارس ١٩٩٠ . «نافد»

العدد (١١) : الإطار العام للبرامج والأنشطة التدريبية المشتركة للكوادر الفنية العاملة في وزارات العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية - مارس ١٩٩٠ .

العدد (١٢): المجموعة الكاملة لقرارات مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية - الدورة التأسيسية - الدورة العاشرة ١٣٩٨-١٤١٠هـ/ ١٩٧٨ - ١٩٩٠م - (عدد خاص) - يوليو ١٩٩٠ .

العدد (١٣): مبادئ السياسة العربية الخليجية المشتركة للسلامة والصحة المهنية والإطار العام لتطوير التعليم والتدريب في مجال السلامة والصحة المهنية - أكتوبر ١٩٩٣ . «نافد»

العدد(١٤) : اللائحة الاسترشادية الموحدة للسلامة والصحة المهنية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - أكتوبر ١٩٩٣ . «نافد»

العدد(١٥) : مبادئ وأسس السياسة الخليجية المشتركة في مجال التدريب المهني - أكتوبر ١٩٩٣ . «نافد»

العدد(١٦) : الخطة الخمسية الأولى للبحوث العمالية والاجتماعية - يناير ١٩٩٤ .

العدد (١٧) : الإطار العام لبرنامج الزيارات الاستطلاعية للمسؤولين والعاملين في المجالات العمالية والاجتماعية - مارس ١٩٩٤ .

العدد(١٨) : الإعلان الإعلامي العربي الخليجي للتنشئة الاجتماعية - مايو ١٩٩٧ . «نافد»

العدد (١٩) : المبادىء العامة للسياسة العربية الخليجية المشتركة لرعاية الطفولة (المعدّلة) - مايو ١٩٩٧ .

العدد (٢٠) : الإطار العام لرصد ودراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية - يونيو ١٩٩٧ .

العدد (٢١) : الإطار العام للمفاهيم والأسس والضوابط النموذجية لزيادة معدلات إنتاجية العمل - يوليو ١٩٩٧ .

العدد (٢٢) : الاستمارة الإحصائية النموذجية الموحـدة لمسوح القوى العاملة بالعينة - أغسطس ١٩٩٧ .

العدد (٢٣): برامج العمل الخاصة بزيادة فرص توظيف وتسهيل انتقال العمالة الوطنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - يونيو ١٩٩٨ .

العدد (٢٤) : القرارات التنفيذية النموذجية الموحدة للسلامة والصحة المهنية بدول مجلس التعاون لـــدول الخليج العربية (عدد خاص) - سبتمبر ١٩٩٨ .

العدد (٢٥): الدليل العربي الخليجي الموحد لمصطلحات التأمينات الاجتماعية - يونيو ١٩٩٩ .

***

رقم الإيداع في المكتبة العامة
٢٦٧٧ د.ع/١٩٩٩

الطباعة بمطابع المؤسسة العربية للطباعة والنشر ذ.م.م. - البحـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المكتب التنفيذي

المكتب التنفيذي - مطبوعات وثائقية (٢٦)